

المبحث الخامس

موقف أهل الحديث من الإسرائيليات

لم يكن غائبًا عن المُحدثين رواية بعض الصحابة رضي الله عنهم عن أهل الكتاب شيئًا من أخبار الأمم الماضية، فساروا إزاء هذه الحقيقة على نهج علمي صارم يُحيل اختلاط شيء من تلك المرويات بأخبار السنة، فهم أعلم الناس بأن الإسرائيليات -ولا سيما المكذوب والباطل منها- لو وقفت بها عند قائلها، لكان الأمر عندهم محتتملاً.

لكن الشناعة وكبر الإثم في أن بعض الزنادقة والوُضّاعين وضعفاء الإيمان أو الحفيظ قد رَفَعُوا هذه الإسرائيليات إلى المعصوم، ونسبوا إليه من حكايته! وهنا يكون الضرر الفاحش والجناية الكبرى على الإسلام والتَّجَنِّي الآثم على النبي ﷺ؛ فإن نسبة الغلط أو الخطأ أو الكذب إلى الراوي -أيًا كان- أهون بكثير من نسبة ذلك إلى النبي ﷺ ^(١).

ولقد بلغ من تحوط أئمة الحديث في صون سنة نبيهم ﷺ أن ضبطوا مبحث قول الصحابي الذي لا مجال للرأي فيه، فاشتروا ليقبل في حكم الرفع: أن لا يكون قائله ممن عُرف بالأخذ عن أهل الكتاب؛ ذلك لأن إخباره بما لا مجال للرأي فيه -كالمغيبات ونحوها- يقتضي مُخْبِرًا له، وما لا مجال للاجتهاد فيه

(١) «الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير» لمحمد أبو شهبة (ص/٩٤).

يَقْتَضِي مُوقِفًا لِلْقَائِلِ بِهِ، وَلَا مُوقِفَ لِلصَّحَابَةِ إِلَّا النَّبِيَّ ﷺ، أَوْ بَعْضٍ مَن يُخْبِرُ عَنِ الْكُتُبِ الْقَدِيمَةِ!

فلهذا وَقَعَ الاحْتِرَازُ تَفَادِيًا لِلْقِسْمِ الثَّانِي.

يقول ابن حجرٍ في معرضِ حديثه عن تفسيرِ الصَّحَابِيِّ الَّذِي لَهُ حُكْمُ الرَّفْعِ: «.. إِلَّا أَنَّهُ يُسْتَثْنَى مِنْ ذَلِكَ مَا كَانَ الْمُفَسِّرُ لَهُ مِنَ الصَّحَابَةِ ﷺ مَن عُرِفَ بِالنَّظَرِ فِي الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ، كَمُسْلِمَةِ أَهْلِ الْكِتَابِ، مِثْلَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ وَغَيْرِهِ، وَكَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ.. فَمِثْلُ هَذَا لَا يَكُونُ حُكْمٌ مَا يُخْبِرُ بِهِ - مِنْ الْأُمُورِ الَّتِي قَدَّمْنَا ذِكْرَهَا - الرَّفْعُ، لِقُوَّةِ الْإِحْتِمَالِ»^(١).

فإذا كَانَ الْمُحَدِّثُونَ يَحْتَاطُونَ فِي رِوَايَةِ خَبَرٍ عَنْ صَحَابِيٍّ فِيهِ شُبْهَةٌ الْإِسْرَائِيلِيَّةُ، إِذَا لَمْ يُسْنِدْهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، أَلَّا يَدْخُلَ فِي الْمَرْفُوعِ مِنْ حَدِيثِهِ مَا لَيْسَ مِنْهُ؛ فَكَيْفَ يَكُونُ فَرَزُهُمْ وَتَشْدِيدُهُمْ عَلَى رِوَايَةِ إِسْرَائِيلِيَّةٍ صَرِيحَةٍ لَا تَحْتَمِلُ، يَرَوِيهَا مَنْ دُونَهُمْ فِي الْعِلْمِ وَالذِّينِ؟! لَا شَكَّ أَنَّهُمْ أَحَاطُوا فِي ذَلِكَ وَأَشَدَّ تَحْقِيقًا فِي التَّقَدُّرِ.

وهم - عَلَى كُلِّ حَالٍ - مُقِلُّونَ مِنْ رِوَايَةِ الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ عَنْ مُسْلِمَةِ أَهْلِ الْكِتَابِ، فَلَمْ يُؤَرِّدُوا لَهُمْ فِي مُصَنَّفَاتِهِمْ إِلَّا التَّزَرَ الْبَسِيرَ، مُقَارِنَةً بِمَا نَرَاهُ - مِثْلًا - فِي كُتُبِ التَّفْسِيرِ أَوِ التَّارِيخِ.

فهذا كَعْبُ الْأَحْبَارِ، وَهُوَ أَشْهُرُ رَاوٍ لِلْإِسْرَائِيلِيَّاتِ مِنَ التَّابِعِينَ وَمِمَّنْ أَخَذَ عَنْهُ بَعْضُ الصَّحَابَةِ، لَمْ يَذْكُرْهُ الْبَخَارِيُّ إِلَّا عَرَضًا فِي مَوْضِعَيْنِ مِنَ «صَحِيحِهِ»! وَثَلَاثَةٌ فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» بِالتَّضْمِينِ!

(١) «النكت على كتاب ابن الصلاح؛ لابن حجر (٢/٥٣٢-٥٣٣).

قلت: وشرط ذلك أن يكون كلامُ الصَّحَابِيِّ فِيهِ شُبْهَةٌ الْإِسْرَائِيلِيَّةُ، فَلَا يُرَدُّ لِمُجَرَّدِ أَنْ رَاوِيَهُ أَخَذَ عَنْ أَهْلِ الْكِتَابِ فَخَسِبَ، وَأَلَّا جَازَ التَّوَقُّفُ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَخْبَارِ الْعَنِيَّةِ الَّتِي رَاوَاهَا بَعْضُ الصَّحَابَةِ، لِمُجَرَّدِ أَنَّهُ رَأَى بَعْضَ الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ! وَلَيْسَ ذَلِكَ بِحَقٍّ، وَعَمَلُ الْعُلَمَاءِ جَارٍ عَلَى خِلَافِ هَذَا.

ومروياته بمجموعها لا تتجاوز تسع روايات في الكتب الستة جمعاء، وما صَحَّ عنه من الإسرائيليات في التفسير لا يتجاوز عشر روايات فقط!^(١) ويليه في الشهرة وهب بن منبه^(٢)، وقد أخرج له أصحاب الكتب الستة مع مُسنَد أحمد، وسُنن الدارمي في التفسير وغيره، ما مجموعه: أربعون روايةً بالمُكرَّر، منها سبع وعشرون مرفوعة، وثلاث عشرة موقوفة، ليس فيها ما يخالف أصول الدين بفضل الله، مع ما لها من مُتابعات وشواهد^(٣).

(١) انظر «كعب الأحبار وأثره في التفسير» لخليل إلياس (ص/١٥٦).

(٢) وهب بن منبه الأبنائوي الصنعاني الدماري، أبو عبد الله: كثير الإخبار عن الكتب القديمة، عالم بالإسرائيليات، ثقة من الثابطين، أصله من أبناء الفرس الذين بعث بهم كسرى إلى اليمن، وُلد ومات بصنعاء، وولاه عمر بن عبد العزيز قضاءها، انظر «أعلام النبلاء» (٤/٥٤٤).

(٣) وهذا في عدِّ علوي بن حامد في بحثه للدكتوراه «مرويات وهب بن منبه في الكتب الخمسة ومسندي أحمد والدارمي» (ص/٣٤، ١١١).